DERASAT 000000 12/23/12 11:22 PM Page 1

العدد (١٢٦٩٤) ـ السنة السابعة والثلاثون ـ الاثنين ١١ صفر ١٤٣٤ هـ ـ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢م

بمناسبة انعقاد القمة الخليجية الـ ٣٣ في المنامة (٢٤ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢):

«الاتحاد الخليجي».. من قمة الرياض إلى قمة المنامة

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

بعد نحو عمر جيل كامل أي ثلاثين عامًا نجد أن هوية خليجية قد تحققت بين أبناء دول مجلس التعاون الخليجي، وتعزز لديهم إحساس مشترك بالانتماء إلى كيان واحد، وأن ما يجمع دول مجلس التعاون الخليجي أكثر مما يفرقها، وهو شيء مهم يبنى عليه نموذج اتحادي إعمالاً لنص المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس التي تقول إنه «صيغة تعاونية تضم الدول الست، وتهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها»، وقد أخذت تتعاظم التهديدات المحلية والإقليمية والدولية التي باتت دول المجلس منفردة تتعرض لها وتطول وجودها، لكون هذه الدول صغيرة المساحة قليلة السكان كبيرة الثروات، ومن ثم فهي تواجه فرادى صعوبة توجيه مزيد من عناصر القوة البشرية المحدودة لأغراض عسكرية من دون تكلفة اجتماعية ضخمة، كما تعاني فرادى إشكاليات نذكر منها البطالة ومواجهة الإرهاب والتطرف والجماعات المرتبطة بتنظيم «القاعدة» والجريمة المنظمة العابرة للحدود ومكافحة المخدرات وتفشي مظاهر الفساد الإداري والمالي، والبون بين التحديث الاقتصادي والاجتماعي والتنمية السياسية، والمطامع الإيرانية للهيمنة وغموض برنامجها النووي، وتداعيات أحداث ما يسمى بالربيع العربي وصعود الإسلام السياسي.

وإذا كان الهاجس الأمني هو ما دعا أصلاً الى إنشاء مجلس التعاون الخليجي في ١٩٨١، والذي قام مباشرة بإنشاء قوات درع الجزيرة بعد إقرارها في دورته الثالثة، وإبرام اتفاقية الدفاع المشترك في ديسمبر ٢٠٠٠، فقد جاءت دعوة العاهل السعودي لدى انعقاد القمة الـ ٣٢ في الرياض والتي انعقدت وسط ظروف مماثلة لتلك التي نشأ فيها مجلس التعاون، لتحول دول المجلس إلى حالة الاتحاد، للتعامل مع واقع لا يصح أن تظل فيه هذه الدول فرادى، فهو حافل كما ذكر بتهديدات تطول أمن واستقرار دول المجلس وبتحديات تستدعي اليقظة في زمن يفرض على الدول الأعضاء في المجلس وحدة الصف والكلمة، وعدم الوقوف عند ما أنجزه المجلس حتى هذا التاريخ والاكتفاء به، لأن من يفعل ذلك سيجد نفسه في آخر القافلة يواجه الضياع وحقيقة الضعف.وقد خبرت دول مجلس التعاون الخليجي حقيقة هذه التهديدات حين احتلت إيران الجزر الإماراتية وحين غزت قوات صدام حسين الكويت واحتلتها وقبله نادى عبد الكريم قاسم بضمها الى العراق، وواجهت مثل هذه التهديدات حين وقعت أعمال التمرد بالبحرين في فبراير ومارس ٢٠١١ وتعالت أصوات داخل إيران تطالب بالبحرين والتي عدّتها المحافظة الإيرانية الـ١٤.

○ قادة دول مجلس التعاون خلال القمة الخليجية في الرياض عام ٢٠١٢ .

ويخلق الاتحاد موازنًا إقليميًّا قويًّا، ويصحح حالة الإختلال الحالية في توزيع القوى الإقليمية، كما أنه يمثل عمقًا استراتيجيًا لدول مجلس التعاون الخليجي الصغيرة وامتدادًا لها عبر الجزيرة العربية إلى البحر الأحمر، وهو ما يعطيها فرصًا اقتصادية لم تكن متاحة لها بشكل مباشر، وبينما تتجه العديد من الدول الخليجية لتوسيع استثماراتها الزراعية وفي الصناعات الغذائية في دول إفريقية حتى تتمكن من تحقيق أمنها الغذائي، فإن هذه الدول تحتاج الى مثل هذا الامتداد الذي ستكون له قيمته الكبيرة مع إنجاز مشروعات السكك الحديدية السعودية العملاقة التي تربط شرق المملكة بغربها وشمالها بجنوبها، وكثير من العوائق وبيروقراطية التنفيذ التي ترتبت في الحالة الراهنة وجعلت من الاتحاد الجمركي الذي انطلق في ٢٠٠٣ دون الإنجاز الكامل حتى اللحظة الراهنة، وهو ما عطل بدوره إنجاز السوق المشتركة التي انطلقت في ٢٠٠٨ ومتطلبات الاتحاد النقدي الذي انطلق في ٢٠١٠. هذه المعوقات تجد حلها في حالة الاتحاد، الذي مهد لانطلاقه تحقيق حرية الانتقال بين دول المجلس بالبطاقة المدنية، كما أن هذا الاتحاد لن يشكل عبئًا على الجهود الإصلاحية التي تتم في كل دولة خليجية، إذ لن يفرض تجانسًا في مستويات الإصلاح السياسي الداخلي عند أعلى مستوى بلغته إحدى الدول الأعضاء كالبحرين والكويت، فالمنهج التدرجي لهذا الإصلاح والخصوصية السياسية لكل دولة عضو تحافظ عليها صيغة الاتحاد المطروحة، التي هي الصيغة الكونفدرالية التي تركز على توحيد سياسات الدفاع والنفط والخارجية، مع ما ينطوي عليه ذلك من إنشاء هيئات اتحادية سياسية وأمنية واقتصادية وعسكرية من دون النيل من سيادة الدول وأنظمتها القائمة.

والكونفدرالية كما هو معلوم هي رابطة أعضاؤها دول مستقلة ذات سيادة تفوض بعض الصلاحيات لهيئة أو هيئات مشتركة لتنسيق سياساتها في عدد من المجالات، فهي ليست صيغة اندماج كامل بل صيغة تحافظ على التمايزات الداخلية التي هي ليست محل بحث، كما أنها تعمل على توحيد جهود التصدي للمخاطر الكبرى في الأمن والطاقة والخارجية، بين مجتمعات تتسم بالتشابه الثقافي والاجتماعي ووحدة التاريخ والمصير والأخطار وتشابه أنظمتها السياسية وتتشاطر بحرًا واحدًا ورقعة أرضية واحدة، وهي عوامل جعلت مجلس التعاون الخليجي المنظومة التعاونية العربية الوحيدة الصامدة بين المنظمات دون القومية في العالم العربي.

ولدى ختام قمة الرياض في ٢٠ ديسمبر ٢٠١١ جاء بيانها مرحبًا باقتراح خادم الحرمين الشريفين الملك «عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود» في خطابه الافتتاحي لهذه القمة يوم ١٩ ديسمبر ٢٠١١ بشأن الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، إيمانًا من قادة دول المجلس بأهمية هذا المقترح وأثره الإيجابي على شعوب المنطقة، وتماشيًا مع ما نصت عليه المادة الرابعة من النظام الأساسي السابق الإشارة إليها، وبعد تبادل الآراء في المقترح وجه القادة المجلس الوزاري الى تشكيل هيئة متخصصة يتم اختيارها من الدول الأعضاء بواقع ٣ أعضاء لكل دولة يوكل إليها دراسة المقترحات من كل جوانبها في ضوء الآراء التي تم تبادلها بين القادة، وتكون اجتماعات الهيئة بمقر الأمانة العامة ويتم توفير كل ما تتطلبه من إمكانيات إدارية وفنية ومالية من الأمانة العامة، على أن تقوم الدول الأعضاء بتسمية ممثليها في موعد أقصاه الأول فبراير ٢٠١٢، وتقدم الهيئة تقريرًا أوليًا في مارس ٢٠١٢ إلى المجلس الوزاري في دورته الأولى لعام ٢٠١٢ حتى يرفعها إلى اللقاء التشاوري الـ١٤ لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، وفي نفس الوقت أكد البيان الختامي ضرورة تسريع مسيرة التطوير والإصلاح الشامل داخل دول المجلس بما يحقق مزيدا من المشاركة لجميع المواطنين والمواطنات، ويفتح آفاق المستقبل الرحب مع الحفاظ على الأمن والاستقرار وتماسك النسيج الوطني والرفاه الاجتماعي.

كما أكد ضرورة تحسين الجبهة الداخلية وترسيخ الوحدة الوطنية داخل كل قطر استنادًا إلى المساواة بين جميع المواطنين والمواطنات أمام القانون وفي الحقوق والواجبات، وتذليل معوقات تحقيق أعلى درجات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وتجاوز الصعوبات التي تعترض مسيرة الإنجاز للاتحاد الجمركي والسوق المشتركة والوحدة النقدية، وتطوير التعاون الدفاعي والأمني بما يكفل التصدي بسرعة وفاعلية بشكل جماعي وموحد لأية مخاطر أو طوارئ.

وبعد ٦ شهور من القمة التي شهدت انطلاق مبادرة الاتحاد انعقدت القمة التشاورية في الرياض في ١٤ مايو ٢٠١٢ لبحث هذه المبادرة، وبينما كانت هذه القمة تنعقد كان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يستقبل بحفاوة بالغة في طهران حيث دعاه نائب الرئيس الإيراني إلى توحيد إيران والعراق ليشكلا معًا قوة دولية، واتجهت قمة الرياض التشاورية الـ ١٤ إلى تأجيل إعلان الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد لوضع دراسة شاملة ودقيقة. ومع الاستمرار في المساعي، أعربت سلطنة عُمان عن عدم رغبتها الدخول إلى الاتحاد، ورأت الإمارات التأني وعدم الاستعجال، وأخذ الحديث يتصاعد حول بدء المشوار الاتحادي بالسعودية والبحرين أكثر دول مجلس التعاون الخليجي تحمسًا للفكرة الاتحادية، الأمر الذي عارضه مجلس الشورى الإيراني وسماه المشروع السعودي لضم البحرين، وهو ما دعا وزير الخارجية السعودي الأمير «سعود الفيصل» إلى مطالبة إيران بعدم التدخل في العلاقة بين السعودية والبحرين. إن إيران تريد الاستمرار على الوضع القائم، حيث اختلال توازن القوى لصالحها، وهي في تصرفاتها حيال بلدان مجلس التعاون حرصت دائمًا على استمرار علاقاتها مع الدول منفردة من دون التعامل مع المجلس.

ومع أن البيئة الأمنية المضطربة ظلت تمثل أهم عناصر الضغط للإسراع بإطلاق الاتحاد الخليجي الذي يجسد مفهوم الأمن الجماعي، حيث تزايد النفوذ الإيراني في العراق إلى الدرجة التي قربت التهديد الإيراني تمامًا من الكويت والسعودية، فضلاً عن التخوف من تطورات الوضع الأمني في اليمن وتحالف الحوثيين مع إيران، وتعاظم التهديدات الداخلية والخارجية، والحذر من احتمال تقارب أمريكي إيراني قد يكون على حساب دول مجلس التعاون، وحاجة دول المجلس إلى تعزيز الخطوات التي قطعتها في التكامل الاقتصادي بدءًا من الاتفاقية الموحدة ١٩٨١ ثم منطقة التجارة الحرة ١٩٨٣ وما تلاها من اتحاد جمركي في ٢٠٠٣ ثم سوق مشترك ومواطنة اقتصادية في ٢٠٠٨ وصولاً إلى الوحدة النقدية في ٢٠١٠ مستلهمة نموذج الاتحاد الأوروبي، مع كل هذا جاء اجتماع وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي في جدة في ٢ سبتمبر ٢٠١٢ معلنًا تأجيل البحث في مشروع الاتحاد على أساس الحاجة إلى مزيد من الدراسات وتكليف الأمانة العامة لاستكمال مرئيات الدول الأعضاء، وقد تبين تمامًا أن إدراك أهمية الاتحاد لدول مجلس التعاون الخليجي شيء وإنجازه على أرض الواقع شيء آخر، حيث يرتبط هذا الإنجاز بصعوبات الحساسية المفرطة تجاه السيادة من ناحية، وضرورة تخطي خشية الدول الغنية من الدول الفقيرة، وخشية الدول الصغيرة من الدول الكبيرة، وتباين المصالح والاعتبارات الوطنية من ناحية أخرى، وهي صعوبات ليست قليلة، رغم أنه واضح لدى الدول الأعضاء تمامًا أن الفكرة الاتحادية هي التي أقامت دولة الإمارات العربية المتحدة وهي التي أقامت المملكة العربية السعودية، وأن الاتحاد الخليجي يقيم كيانًا بمساحة ٢,٦ مليون كم٢ وتعداد سكاني يصل إلى نحو ٤٠ مليون نسمة وجيش خليجي قوامه نصف مليون مقاتل بأسلحة عالية التطور واقتصاد ضخم بناتج إجمالي نحو ١,٥٠ تريليون دولار واستثمارات خارجية بأكثر من تريليوني دولار.

ومع حاجة المبادرة الاتحادية إزاء هذه الصعوبات إلى مزيد من التوعية بجدواها وتحقيق مزيد من التقارب بين البلدان الخليجية، وتأكيد الالتزام بالابتعاد عن المركزية وتشكيل مجلس تأسيسي خليجي لوضع الدستور الاتحادي أخذت تبرز عدة سيناريوهات من أهمها:

- استكمال مستلزمات التعاون في مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك في الجانب الاقتصادي كحلّ المشاكل العالقة في الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة والوحدة النقدية، وفي الجانب العسكري تطوير قوات درع الجزيرة لتكون نواة الجيش الخليجي، وفي الجانب المؤسسي إنشاء محكمة العدل الخليجية.
- بدء تشكيل الاتحاد بالراغبين.
- السير بسرعات متفاوتة، «كما تم في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى».

وجاء الاجتماع الوزاري ١٢٥ لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في المنامة يوم ٧ نوفمبر ٢٠١٢ معلنًا أن إعلان قيام الاتحاد الخليجي لن يكون في قمة المنامة في ديسمبر، ولكنه سيكون في قمة مستقلة في الرياض؛ حيث إن هناك العديد من الاقتراحات التي تم تقديمها من دول المجلس والتي ترى قيادتها تدارسها من خلال اللجان التي تشكلت للإعداد للاتحاد، وهكذا إذن يكون قد مر عام كامل منذ إطلاق المبادرة السعودية في قمة الرياض حتى انعقاد قمة المنامة عنوانه الرئيسي تعميق الدراسات المطلوبة لقيام الاتحاد وهيئاته، من دون أن يعني هذا التباطؤ في تحقيق تعزيز علاقات التعاون، والاتجاه الغالب أننا سنشهد مسارًا مزدوجًا، وتبنى هذه النتيجة على التحفظ العماني إزاء الاتحاد، إذ سيمضي مجلس التعاون جنبًا إلى جنب مع الاتحاد الخليجي، وإذ يتجه مجلس التعاون إلى توسيع دائرته، وتعزيز وتطوير علاقات التعاون القائمة بين الأعضاء الذين لم تشملهم إلى الآن الوحدة النقدية، فإن الاتحاد الخليجي يمكن أن يبدأ بنواة من الراغبين مع ترك الباب مفتوحًا لباقي الأعضاء للانضمام إليه في وقت لاحق حين تنضج لديهم الأسباب المؤدية إلى هذا الانضمام، ولا ننسى أن عقودًا عديدة مضت منذ استقلال الدول الخليجية تجذرت فيها الدولة القطرية وترسخت على حساب تراجع الحماس للفكرة الاتحادية التي كان مجلس التعاون الخليجي قد وضعها هدفًا له وضمنها نظامه الأساسي في عام ١٩٨١.

تجربة مجلس التعاون الخليجي.. نواة الاتحاد العربي الشامل

القاهرة- وكالة الصحافة العربية:

فرضت التغيرات الدولية الأخيرة ضرورة التكامل الاقتصادي وبناء التكتلات الاقتصادية في مختلف مناطق العالم، حيث انتقد اقتصاديون عرب بطء وتأخير تنفيذ القرارات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي الخليجي، التي تم إقرارها منذ سنوات، وقالوا: إن هناك مراحل تم الاتفاق عليها مع بداية تأسيس مجلس التعاون ولم يتم الانتهاء منها حتى الآن، كمنطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، وأفاد خبراء أن أبسط أشكال التكامل الاقتصادي ليست موجودة، وقد تبين ذلك من خلال الانتقال إلى مراحل اقتصادية جديدة بعد تعثر المراحل السابقة، وهو ما يصعب من الوصول إلى التكامل الاقتصادي الخليجي بالشكل المطلوب.

فرغم ما بذلته الجامعة العربية قديما لتحقيق أمل الوحدة العربية، وسعي عدد من الدول العربية إلى تنفيذ التوصيات والاتفاقات، التي تخرج عن الاجتماعات المتواصلة، سواء على مستوى لقاءات الجامعة أو غيرها.. فإن ذلك الأمل المنشود يبدو عسير التنفيذ، لذلك وفي خطوة أقل صعوبة لجأت دول مجلس التعاون الخليجي، إلى العمل على التواصل والتكامل الاقتصادي فيما يبنها، على أمل أن يكون نواة الاتحاد العربي الشامل.

هذا ما ناقشه تقرير اقتصادي أعده اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة بدول مجلس التعاون الخليجي مؤخرا وأضاف التقرير أن دول مجلس التعاون الخليجي تواجه ثلاثة تحديات اقتصادية كبيرة تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي لديها على البعدين القصير والطويل .. مشيرا إلى أن هذه التحديات تتمثل في ارتفاع الأسعار والبطالة والتنويع الاقتصادي، خاصة في ظل التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على مختلف الدول الخليجية.

وذكر التقرير أن هذه التحديات تتداخل فيما بينها، إلا أنه في حال نجحت دول المنطقة في ضبط الأسواق المالية، فإن ذلك من شأنه أن يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من السيولة المتوافرة في الاقتصادات الخليجية، وبالتالي تنويع الناتج المحلي وأشار التقرير إلى أنه على الرغم من العديد من التطورات السياسية الإقليمية غير المواتية في الأعوام السابقة فان دول مجلس التعاون الخليجي تمكنت من الاستمرار في تحقيق معدلات نمو اقتصادي، مرتفعة بفضل استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية وبقائها عند مستويات عالية، وتبني برامج إنفاق عام تهدف إلى تعزيز قدراتها الاقتصادية، ودعم قاعدة الإنتاج، وتدفق الاستثمار الأجنبي وارتفاع مستويات الادخار الحكومي والخاص، فضلا عن عودة ظاهرة الفائض في الحساب الجاري والموازنات العامة، ووجود ظروف مواتية في الاقتصاد الدولي، خاصة بكل من الصين والهند والدول الناهضة، لافتا إلى أن كل هذه العوامل والظروف ساعدت على تحقيق أداء اقتصادي قوي يلبي تطلعات أبناء المنطقة.

خطة ثلاثية

وأوضح التقرير أن اتحاد غرف التجارة الخليجية عمد إلى إعداد خطة عمل للسنوات الثلاث المقبلة تهدف إلى تفعيل آليات العمل وتطويرها بما يتفق مع التوقعات والطموحات في تنمية دور القطاع الخاص الخليجي في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

كما تضمنت الخطة العمل على توفير البيئة المناسبة لتفعيل التعاون والتنسيق بين مؤسسات وشركات القطاع الخاص الخليجية، وتفعيل التعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل تعزيز العمل المشترك بين القطاعين العام والخاص في مجالات التجارة والاستثمار، ومعالجة الصعوبات ومعوقات التبادل التجاري، وتعميق روابط الاتصال والحوار المباشر بين مؤسسات وشركات القطاع الخاص ورجال الأعمال في دول المجلس، وفق أطر مؤسسية ومنهجية دائمة ومستقرة بما يسهم في دعم التعاون بينها في مختلف المجالات. بالإضافة إلى تعزيز آليات العمل الاقتصادي الخليجي المشترك وتوجهاته المستقبلية، وتذليل المعوقات الاقتصادية التي تعترض القطاع الخاص ورجال الأعمال والاستثمارات الخليجية البينية، والسعي إلى الارتقاء بأشكال التعاون مع الغرف والأعضاء من خلال استقراء مقترحات وتصورات كل غرفة خليجية، حول المشاكل التي تعترض العمل الاقتصادي الخليجي.

وأشار التقرير إلى الجهود التي بذلت من قبل الأمانة العامة للاتحاد لإعادة هيكلة الجهاز الإداري، حيث تم إعادة تقسيم الإدارات وتحديد الاختصاصات والمهام لكل إدارة، وتمت إعادة الوصف الوظيفي لجميع موظفي الأمانة العامة حسب الهيكل التنظيمي الجديد، لتتواكب مع تطلعات المرحلة المقبلة، كما تم تأسيس إدارة اللجان القطاعية الخليجية للمساهمة في تنفيذ خطط الأمانة العامة للاتحاد للسنوات الثلاث المقبلة.

○ القادة المؤسسون لمجلس التعاون في قمة أبوظبي عام ١٩٨١ .

السوق المشتركة

وأكد التقرير أن قيام السوق الخليجية المشتركة (حال حدوثه) سيفتح المجال أمام القطاع الخاص الخليجي لمزيد من العمل والنشاط وتفعيل دوره في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الشامل، سواء في مجال التجارة والاستثمار أو في مجال البنية التحتية والخدمية وغيرها من المجالات الاقتصادية.

وتناول نتائج التعاون مع الغرف الأعضاء خلال الاجتماعات واللقاءات المشتركة مع الغرف الأعضاء، وعقد عدد الاجتماعات وتنفيذ مجموعة من الزيارات مع المؤسسات والشركات التجارية لتأكيد مبدأ التعاون بين الأمانة العامة للاتحاد والغرف الأعضاء ومؤسسات القطاع الخاص الخليجي.

كما تضمن عرضا لمسيرة التعاون بين الأمانة العامة للاتحاد والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الذي انتهى إلى تنفيذ نشاطات ثنائية والمتمثلة في اللقاءات المشتركة، والندوات، وورش العمل، وأوراق عمل تخدم القطاع الخاص.

وفتح المجال أمام توظيف المزيد من اليد العاملة المواطنة.

وأوضح أن طبيعة المرحلتين الراهنة والمستقبلية، وعقب دخول السوق الخليجية المشتركة حيز التنفيذ الفعلي، تحتم على اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، كممثل للغرف الخليجية والقطاع الخاص الخليجي السعي إلى تطوير آليات عمله، وتفعيل دوره في خدمة القطاع الخاص الخليجي من خلال توفير الدعم والرعاية له في مجال تمثيل مصالحه أمام الجهات الحكومية الرسمية داخليا، وتفعيل تعاونه مع المؤسسات والجهات الخارجية، وكذلك تقديم حزمة متكاملة من الخدمات الفنية والمهنية التي تتوافق والاحتياجات المتجددة لهذا القطاع.